



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

تقدير استراتيجي (80)

تشرين الأول/ أكتوبر 2015

السلطة الفلسطينية ... بعد محمود عباس

ملخص

يمكن محاولة فهم مستقبل القضية الفلسطينية من خلال دراسة أبعاد ثلاثة هي: الاحتمالات المستقبلية للسلطة الفلسطينية، ومشروع الدولة الفلسطينية، وتوجهات المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج. وتتمثل احتمالات السلطة في تولي شخصية منخرطة في مسار أوسلو (كصائب عريقات) السلطة بعد عباس، وستجد مساندة دولية وإقليمية، لكن ذلك قد ينطوي على احتمال نشوب نزاع داخلي في فتح، أو انتقال القيادة لحركة حماس، خصوصاً وأن الاتجاه التاريخي لشرعية أي قيادة هي في مدى تمسكها بنهج المقاومة والثوابت الفلسطينية. أما الدولة الفلسطينية فإن احتمالات تجسدها ميدانياً بالمواصفات التي تعلنها السلطة الفلسطينية فليس هناك من مؤشرات داعمة لذلك سوى البعد المعنوي المبني على الإنجازات القانونية في الأمم المتحدة، والذي يترافق مع استمرار الاستيطان في كافة الضفة الغربية والقدس وبشكل يفقدها أي معنى.

وسيوافه المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الخمس القادمة تنافساً بين "نموذج غزة" و"نموذج الضفة الغربية" اللذان تمّ تقديمهما في السنوات الماضية، من خلال عمل القوى المختلفة على تعميم تجربة كل نموذج في داخل النموذج الآخر، لكن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا سيما استمرار الاستيطان وفشل مسار أوسلو، يجعل نموذج غزة أكثر جاذبية من نموذج الضفة الغربية بالرغم من قسوة ظروف هذا النموذج الغزي.

ومن الأرجح أن تتزايد احتمالات انتقال القيادة من حركة فتح باتجاه القوى الأكثر ممارسة للمقاومة والتمسك بالثوابت، مع مطالبة قوى المقاومة بقدر من التأييد في دراسة التحولات الدولية والإقليمية العميقة التي تضرب بثوابت النظام الدولي المعاصر، والبحث في كيفية التعامل معها بفعالية واستثمارها دون تعجّل أو قفز عن حقائق الواقع.

التقدير الاستراتيجي

هو تقدير دوري يتميز بكثافة مادته وتركيزها، ويحاول دراسة حدث أو قضية معينة، والنظر في مساراتها المستقبلية، مع ترجيح السيناريو الأقوى، ثم تقديم الاقتراحات للتعامل معه بالشكل الأفضل. وعادة ما تتناول مواضيع التقدير الشأن الفلسطيني وما يتعلق بذلك من أبعاد عربية وإسلامية ودولية، بالإضافة إلى اهتمامه بالخطوط الأخرى التي تدخل ضمن عمل المركز.

مدير التحرير: وائل أحمد سعد

رئيس التحرير: د. محسن محمد صالح

السلطة الفلسطينية ... بعد محمود عباس

مقدمة:

تُمثل البنية السياسية الفلسطينية في أبعادها الثلاثة: السلطة والدولة والمجتمع، حالة عصية على التحليل السياسي استناداً للمناهج التقليدية، ولما كانت مناهج الدراسات المستقبلية معنية بالاتجاه التاريخي وآليات التحول والتغير، فإن النظر في هذه البنية لا بد له أن يتكئ على إيفاع ونمط التغير في الاتجاهات لمكونات البنية السياسية الفلسطينية المشار لها (السلطة، الدولة، المجتمع)، وكيفية التأثير المتبادل بين هذه الأبعاد على ملامح الصورة المستقبلية.

أولاً: السلطة الفلسطينية:

دون الغرق في التفاصيل التاريخية، يمكن القول بأن تولي السلطة في الساحة الفلسطينية "فردياً وتنظيمياً" منذ سنة 1964 (إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية)، مرتبط بمتغير مركزي يتمثل في درجة الالتزام "بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين والالتزام بالثوابت الفلسطينية"، وحيث يغيب هذا المتغير المركزي في توجهات أي شخصية فلسطينية أو تنظيم فلسطيني تهتز درجة مشروعية هذا التبوؤ. فمنذ أحمد الشقيري مروراً بيحيى حمودة فياسر عرفات فعباس، كان تبني "الكفاح المسلح" هو المدخل الوحيد لتأسيس مشروعية تولي السلطة، وهو ما ينطبق على بروز حركة فتح على حساب منظمة التحرير الفلسطينية (الشقيري) التي اتهمتها حركة فتح في حينها بمجاراة السياسات العربية في النصف الأخير من ستينيات القرن الماضي. كما أن تنامي شعبية حركة حماس منذ الثمانينيات من القرن الماضي على حساب حركة فتح، كان بعد نزوع الأخيرة التدريجي نحو التسويات السلمية للصراع العربي الصهيوني والتراجع عن بعض الثوابت الفلسطينية.

ذلك يعني أن بقاء الاحتلال والتهجير والاستيطان (السمة التاريخية للمشروع الصهيوني) سيفرض على أي قيادة جديدة احترام الاتجاه التاريخي الفلسطيني المتمثل في العلاقة بين "قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بتجسدها المختلفة"، وبين تبني المقاومة المسلحة واحترام ثوابت المشروع السياسي الفلسطيني، باعتبار ذلك هو دالة المشروعية لأي سلطة أو قيادة قادمة.

ولما كانت السلطة الفلسطينية الراهنة (السلطة الوطنية ومنظمة التحرير) تعيش مأزقاً ذاتياً وموضوعياً، بفعل تحللها من دالة الاتجاه التاريخي الذي أشرنا له، فإن الصورة المستقبلية توحى بالآتي:

اختفاء الرئيس محمود عباس من المشهد الفلسطيني خلال فترة قصيرة (سواء بحكم الشيخوخة 81 عاماً، أم بحكم استقالة هدد بتقديمها مراراً، أم بحكم حادث يدبره خصومه داخل فتح أو خارجها أو جهة إسرائيلية، وبحكم عدم تعيين نائب له حتى الآن)، وهو ما سي طرح بداية موضوع "الخلافة" لعباس، وهنا تتضح معالم المأزق:

1. تتمثل أبرز الشخصيات المرشحة سواء بدعم من داخل فتح أم بدعم إقليمي أم دولي في كل من: صائب عريقات، ومروان البرغوثي، ومحمد دحلان، ومحمد اشتية، وسلام فياض وماجد فرج. ونظراً لوجود مروان البرغوثي في السجن، وفصل دحلان من حركة فتح منذ 2011 وإحالاته للقضاء، واتهام فياض بفساد مالي بالرغم من طول مدة عمله كرئيس وزراء (2007-2013)، ومحدودية الدور لمحمد اشتية بحكم عضويته الحديثة في اللجنة المركزية لحركة فتح (سنة 2009) وعضوية المجلس المركزي الفلسطيني (2014)، وارتباط ماجد فرج بالمؤسسات الأمنية بما يتناقض مع التوجه الغربي نحو عدم عسكرة السلطة، ونفور قطاعات واسعة من الفلسطينيين من الدور الأمني للسلطة الفلسطينية؛ فإن صائب عريقات يحظى بقدر من القبول الدولي والإقليمي، إلى جانب ارتفاع موقعه السياسي بشكل يبدو مخططاً له كسكرتير عام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد عزل ياسر عبد ربهⁱⁱ، ناهيك عن احتمال حصوله على مزيد من أدوات المساندة التنظيمية من قبل عباس في الفترة القادمة من ناحية، ورغبة قطاع مهم في حركة فتح أن يكون سكرتير عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو الذي يتولى منصب الرئيس في حال شغور المنصب من ناحية ثانية، وهو ما قد تُمهّد له الاستقالات من اللجنة التنفيذية والتي جرت في آب/ أغسطس 2015ⁱⁱⁱ.

وبالرغم من أن هناك إطاراً دستورياً لمعالجة مسألة الخلافة السياسية، يتمثل في تطبيق النص الدستوري (المادة 37)، بأن يتولى رئيس المجلس التشريعي السلطة في حال شغور منصب الرئيس لمدة ستين يوماً يتم خلالها إجراء انتخابات رئاسية، فإن تقاليد الالتزام بالنصوص الدستورية في التاريخ السياسي الفلسطيني لا تكفي لتوقع الالتزام هذه المرة، لا سيما أن رئيس المجلس الحالي عزيز دويك ينتمي لحركة حماس، ناهيك عن أن المجلس شبه مشلول بينما المجلس المركزي لمنظمة التحرير لا تشارك فيه حركة حماس والجهاد الإسلامي.

2. إن مشكلة فتح وعريقات تحديداً تكمن في أنهما ليسا على توافق مع الاتجاه التاريخي (تبني المقاومة المسلحة وثوابت المشروع الفلسطيني)، وهو ما قد يعني احتمال وقوع ثورة داخل حركة فتح تستيقظ فيها كوادر شبابية من كتائب الأقصى أو غيرها وتزاحم القيادة الحالية ونهج التسوية، وقد تجد مثل هذه الحركة تأييداً من قيادات تاريخية في فتح مثل فاروق القدومي، والتنظيمات الفلسطينية

الأخرى ومن ضمنها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، ناهيك عن بعض المساندة الإقليمية من بعض القوى، ولعل فشل حركة فتح في الانتخابات الطلابية في جامعة بيرزيت في نيسان/ أبريل 2015 وما رافق ذلك من هزة معنوية للحركة يعزز مثل هذا التصور.

3. بناء على ما سبق، فإن احتمال النزاع الداخلي في حركة فتح (بعد عباس) هو أمر لا يجوز استبعاده، لا سيما أن هذه الحركة تضم تيارات كشف الصراع الأخير بين قياداتها عن توتر داخل الحركة قد يقود لمواجهة عنيفة، بل قد يستقوي بعضها بقوى الاحتلال والقوى الدولية والإقليمية لصالحه.

4. بناء على ما سبق، يبرز دور "الاتجاه التاريخي" (المقاومة المسلحة والثوابت)، ليفتح المجال للقوى الأخرى المتشبهة بهذين البعدين، خصوصاً حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وهما حركتان لن يسمح الاحتلال والقوى الإقليمية، وخاصة العربية والقوى الدولية لهما بهذا الدور، ما لم تجدا قاعدة ارتكاز لهما خارج نطاق الأرض المحتلة. مما يعني ضمور دور القيادات الداخلية لصالح قيادات الخارج وعودة السلطة الفلسطينية "للمنفى" ثانية أو الانتقال كاملاً إلى قطاع غزة، مما يشي بتغيير المشهد السلطوي الفلسطيني كاملاً.

ثانياً: الدولة الفلسطينية:

إذا تجاوزنا عدم التجسد المكاني للدولة الفلسطينية، لا يبقى سوى " مشروع الدولة" المعترف به قانونياً في الأمم المتحدة ومن قبل أغلب هيئات و وحدات المجتمع الدولي المعاصر. لكن الحدود السياسية لهذه الدولة ما تزال موضع "تفاوض"، وهو ما يعني أن السلطة الفلسطينية بعد عباس هي التي ستحدد الإطار الجغرافي لها. فإذا تولى السلطة لاعبو أوسلو (من حركة فتح) فإن التفاوض سيمتد لفترة زمنية جديدة مترافقاً مع استمرار الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد القدس، بينما إذا تولت السلطة قيادة فلسطينية — خصوصاً في المنفى —، من المتمسكين بالاتجاه التاريخي، فإن مشروع الدولة الفلسطينية سيتعرض من الناحية القانونية لضغوط دبلوماسية هائلة، وسيكون ميزان القوى الدولي والإقليمي والفلسطيني هو العامل الحاسم في تحديد الوضع القادم، وهو أمر يحتاج لبحث منفصل (احتمالات التحول في موازين القوى الداخلية والإقليمية والدولية)، أي أن المأزق الفلسطيني سيتمثل في بروز قيادة تواصل التفاوض غير المجدي مع استمرار الاستيطان، أو بروز قيادة مقاومة جديدة متمسكة بالاتجاه التاريخي (المقاومة والثوابت) لكنها ستواجه ضغوطاً دولية وإقليمية هائلة.

ثالثاً: المجتمع الفلسطيني:

إذا كانت السلطة هي التعبير السياسي عن إرادة المجتمع وآليات تنظيمه، وإذا كانت الدولة هي الإطار القانوني للتعبير عن الوجود المادي في المجتمع الدولي، فإن المجتمع هو مادتهما، وهو ما يعني ضرورة رصد مدى التصاق المجتمع بالاتجاه التاريخي (المقاومة والثابت) في تحديد من يحكم وأين يحكم.

وبالرغم من عسر الجغرافيا والموارد والبيئة الإقليمية والدولية، يمكن اعتبار قطاع غزة بقيادته وأغلبية مجتمعه هو التجسيد الفعلي للاتجاه التاريخي، وهو ما أسهم —إلى جانب عوامل أخرى— في تحرير هذه الجغرافيا الفلسطينية، وهو ما يعني أن المجتمع الفلسطيني سيواجه في المستقبل أربعة نماذج:

- أ. مجتمع فلسطيني يميل أغلبه لتبني نموذج غزة الحالي.
- ب. مجتمع يميل أغلبه لتبني نموذج الضفة الغربية الباقية على وضعها الحالي.
- ج. بقاء الانقسام الجغرافي الحالي خلال الفترة القادمة (خمسة أعوام).
- د. إعادة القوات الإسرائيلية احتلال كل من المنطقتين احتلالاً كاملاً.

المجتمع الفلسطيني خارج فلسطين:

يشكل المجتمع الفلسطيني خارج فلسطين، خصوصاً في دول الجوار، بيئة حاضنة للمنظمات الفلسطينية كلها، غير أن "الاضطرابات السياسية" في البيئة العربية منذ نهاية سنة 2010 قلصت (ولو مؤقتاً) من مساحة الحركة لبعض التنظيمات خصوصاً حركة حماس. وإذا كان المجتمع الفلسطيني في الداخل أكثر خضوعاً لسلطاته الفلسطينية، فإنه في الخارج لا سيما في دول الجوار هو أكثر قدرة على "معاندة" سياسات التنظيمات الفلسطينية بفعل الظروف الموضوعية المحيطة بالطرفين (المجتمع والتنظيمات)، وهو ما يسمح للبيئة الإقليمية في التأثير على بنية وتوجهات القيادات الفلسطينية في الخارج.

تفاعل الأبعاد الثلاثة (السلطة والدولة والمجتمع):

يتضح من التحليل السابق أن السيناريوهات المحتملة للأبعاد الثلاثة تتمحور حول عدد من النقاط التي يستحق كل منها دراسة منفصلة لفهم التداعيات المترتبة عليها:

أولاً: السلطة:

وتتمثل سيناريواتها في:

1. استمرار نهج أوسلو التفاوضي.
2. صراع داخل فتح.
3. انتقال القيادة لحركة حماس.
4. حلّ السلطة.
5. انتقال القيادة خارج فلسطين.
6. انتقال مقر القيادة لقطاع غزة.

ثانياً: الدولة:

وتتمثل احتمالاتها في:

1. توسيع المناطق الخاضعة للسلطة.
2. تقليص السلطات الإسرائيلية المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية لأسباب أمنية.
3. بقاء ثنائية غزة الضفة القائمة حالياً.
4. إعادة الاحتلال الكامل لأراضي 67.

ثالثاً: المجتمع الفلسطيني (في فلسطين والمنفى):

وتتمثل احتمالاته في:

1. تنامي تيار التمسك بالمقاومة والثوابت.
2. تراجع التمسك بالمقاومة والثوابت.
3. اتساع التباين في التوجهات بين غزة والضفة.
4. الغرق في حالة الفوضى وتزايد موجات الهجرة من فلسطين.

التوصيات:

نظراً للتعقيدات الهائلة في المشهد الفلسطيني، فإن كل نقطة من النقاط الفرعية الخاصة بالسلطة والدولة والمجتمع، تحتاج إلى دراسة منفصلة، يقصر المقام عن استيعابها، كما يستدعي التفاعل بين المؤثرات المتضاربة السابقة ما يلي:

1. تشكيل فريق بحثي يقوم بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية خلال السنوات الخمس القادمة سواء تلك التي ترجح تنامي تيار المقاومة والثابت أم تلك التي ترجح تنامي تيار التخلي عن المقاومة والثابت، والعمل على بحث كيفية تعزيز المتغيرات الأولى وإضعاف المتغيرات الثانية، إذ من المرجح أن تستثمر الحركة الصهيونية موجة العداة الدولي الحالي لـ"الإرهاب"، خصوصاً الديني لدمج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في هذا الإطار، وهو ما قد يضع قطاع غزة في موضع معقد للغاية، خاصة مع حالة الجفاء الراهنة بين القطاع والبيئة العربية المجاورة.

2. الدعوة إلى ترتيب البيت الفلسطيني وفق بنى تشريعية وتنفيذية راسخة، تحترم العمل المؤسسي، وتمارسه بشكل فعّال؛ ولا ترتبط باستقالة الأشخاص أو بوفاتهم.

3. على قوى المقاومة والقوى المحافظة على الثوابت التواصل مع كافة القوى الوطنية لتعزيز هذا النهج، بما في ذلك التيار الذي يركز على المقاومة في حركة فتح.

4. من المرجح أن تتنامى نزعة العداة للصهيونية في الرأي العام الدولي استمراراً لتطور بدأ منذ الانتفاضة الأولى وتزايد في الانتفاضة الثانية وما زال متواصلاً^(٧) وهو أمر يستحق أن توليه قوى المقاومة اهتماماً كبيراً وتعمل على تطويره.

5. يبدو أن نهج الانكفاء الأمريكي عن المنطقة العربية سيتواصل ولو ببطء وبشكل متذبذب، مع تنامي الدور الصيني والروسي وبعض القوى الأوروبية، وهو ما يعني ضرورة الحرص الشديد من قبل تيار المقاومة والثوابت في التعاطي مع سياسات هذه الدول الكبرى الصاعدة بقدر من الواقعية السياسية.

6. عدم الانغماس في القضايا العربية الداخلية واتخاذ مواقف محايدة وواضحة الحياد في هذه القضايا الداخلية.

* يتقدم مركز الزيتونة للدكتور وليد عبد الحي بخالص الشكر على الإسهام في إعداد المسودة التي اعتمد عليها هذا التقدير.

- [1] من المعلوم أن البيئة الدولية والإقليمية كانا لهما التأثير الأكبر في دفع عباس للوصول لمركز القرار الفلسطيني على الرغم من التردد الشديد لياسر عرفات، ويكفي العودة لخطاب الرئيس الأمريكي بوش في 24/6/2002 والذي كان أغلبه حول هذه النقطة. أنظر نص الخطاب في: <http://www.theguardian.com/world/2002/jun/25/israel.usa>
- [2] بالرغم من التصريحات المتعددة عن عدم رغبته في ذلك، أنظر: <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/200375#.VhFxluyqqkp>
- [3] قدم عباس وتسعة من أعضاء اللجنة التنفيذية استقالتهم من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- [4] انظر توجهات الرأي العام الدولي في التقرير السنوي لمركز الزيتونة خلال الفترة الواقعة من 2010 إلى الآن. (فصول البعد الدولي في التقارير).